



بثينة خليفة قاسم

كاتبة من البحرين

## البيئة .. قضية لا تحتل التأجيل

■ أضحى الاهتمام بقضية البيئة والحفاظ عليها في الوقت الراهن أحد أهم القضايا التي لا تحتمل التأجيل، إذ هي تمثل الضمانة الأساسية لتنمية مستدامة لصالح الفقراء والمحتاجين. وإذا ما اعترفنا بوجود انتهاكات خطيرة تتم في حق البيئة (المناخ، السواحل، البحار، المحميات الطبيعية.. الخ) تؤدي في المحصلة النهائية إلى تدهور عام في الحالة الصحية للأفراد مما يؤثر سلباً على أرزاقهم وأكل عيشهم، فإنه حري بالجهات المعنية والمسؤولة في كافة الأقطار والبلدان العمل على استنفار الطاقات والجهود في سبيل إعادة تأهيل البيئة وتوظيفها من جديد لصالح الإنسان..

إذ لم تعد البيئة المحيطة بالإنسان كسابق عهدها لا من حيث طبيعتها، حيويتها أو حتى شكلها الخارجي ويعود ذلك لأسباب عديدة يقف على رأسها تدخل العنصر البشري، فيقدر ما يعمد الإنسان إلى إدخال جانب من التحسين والتحديث والتعديل في منجزاته، فإن شيئاً من التدمير لا يمكن تغافله جراء تلك التحسينات.. كما يلعب التقدم التكنولوجي والحضري وما يرافقه من بنايات عملاقة وأبراج سكنية شاهقة العلو دوراً بارزاً في حجب الهواء الطبيعي عن الأحزمة الخضراء المنتشرة في بقاع البلدان، في الوقت الذي يقف الانفجار السكاني وما يصاحبه من ازدياد في أعداد المركبات وتلوث آدمي مروع عاجزاً عن إيجاد حل لتفاهم أزمة التلوث البيئي.

من هنا كان لابد من مواثيق دولية وإقليمية وبرامج عالمية كالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) لوضع معايير بيئية في السياسات والبرامج والخطط والمشروعات التنموية لتشجيع كافة المنظمات والهيئات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني التي تعمل من أجل حماية وتنمية البيئة، والتي يعمل جزء كبير منها من منطلق تطوعي حياً في البيئة!

وتفرق المواثيق الدولية بين "الحقوق البيئية" التي يأتي على رأسها الحق في الوصول إلى المورد، وبين "الحقوق المدنية" وهي الحق في المشاركة والحق في المعلومة والتقاضي، وبين كلا الحقلين تسهم وسائل الإعلام بأنواعها "المرئية، المسموعة والمقروءة" في استنهاض الوعي المجتمعي البيئي والعمل سوياً "حكومة وأفراداً مستقلين" لمواجهة الانتهاكات والمخاطر التي تتعرض لها البيئة لتحسين الأحوال المعيشية والصحية، وذلك لن يتحقق دونما تاصيل حب البيئة في نفوس النشء بجعله يعيش ويحترم ويحافظ عليها كجزء من ممتلكاته من جهة، وإحساس المواطنين بأن له دوراً فعالاً في مجتمعه يتمثل في معرفة ما يدور حوله من مدخلات ومخرجات من جهة أخرى.

البيئة كما يعرفها أهل الاختصاص: "هي مجموعة من الموارد الطبيعية التي تحتاج إلى الإدارة الرشيدة للحفاظ على استدامتها سواء للجيل الحالي أو الأجيال القادمة. وتتطلب الإدارة الرشيدة فن الممكن في



التعاطي مع الحدث وإدارة الأزمات أو الكوارث البيئية التي يتعرض لها مجتمع بعينه، والاستعانة بالخبراء البيئيين والمختصين وذوي الشأن والاستئناس بأرائهم والأخذ بها في أسرع وقت ممكن لتلافي انتشار الكارثة ومعالجتها على أكبر مستوى في البلاد وعدم تهميشها أو تجميدها أو تسييسها.. وعليه تلحظ أن المجتمعات المتقدمة تولي اهتماماً كبيراً بإقامة الندوات والاجتماعات والمحاضرات لإعطاء المعلومة حول التلوث الحاصل في الكرة الأرضية والذي أصبح يشكل خطراً على بقاء الحياة عليها، وقد حدد خبراء البيئة في العالم بأنه لن يتجاوز مائة عام إذا استمرت الشؤون البيئية بالسير على ما هي عليه، ولم يعرف العلماء قبل القرن التاسع عشر كلمة "البيئة"، لأن الوضع الصحي البيئي كان جيداً وبخير، أما اليوم ومع ازدياد عدد السكان والمصانع، أصبح موضوع البيئة من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الإعلامية للنقاش والمتابعة وإيجاد حلول ورؤى مستقبلية بشأنها.

ومن المناسب ذكره أن العالم يحتفل في الخامس من «يونيو» حزيناً من كل عام بيوم البيئة العالمي، منذ عام 1972 حينما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 5 حزيران يوماً عالمياً للاحتفاء بالبيئة، وذلك في ذكرى افتتاح مؤتمر استوكهولم حول البيئة الإنسانية، كما صدقت الجمعية العامة في اليوم ذاته على تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة وافتتاح مقره في نيروبي.

ولا يمكن فصل البيئة عن السياسة من حيث اعتبارها مكوناً لأحد أضلاع حقوق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة لا يمكن أن يفهم أو يقرأ إلا من زاوية سياقه الطبيعي ودراسة العلاقة بين السياسة والبيئة والتفاعلات الطبيعية بينهما، والتي تنتج بلا شك سياسة بيئية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمؤسسات المجتمع المدني ومرئياتها في تعاطيها مع الحدث.

(وتكتسب بعض القضايا البيئية صفة العالمية بحكم امتداد حيزها الجغرافي حتى ليشمل قارات العالم جميعاً أو أغلب حيزها. أمثلة هذه القضايا عديدة، منها: قضايا السكان، تدهور الغابات، التصحر، فقد التنوع الأحيائي، انتقال المخلفات والكيماويات الضارة عبر الحدود... وقد برزت على السطح في السنوات الأخيرة قضايا الكائنات المهندسة وراثياً.. ويعتمد النجاح في تناول كل من هذه القضايا على برامج العمل الوطنية، كل في إطار حدوده الوطنية. وكل إنجاز وطني يحقق مراميه هو خطوة تصحيحية نافعة حتى وإن لم تلتزم الأقطار جميعاً بالأداء الناجح. لكن البرامج الوطنية في الدول النامية يحتاج تنفيذها إلى العون التقني والمالي من مصادر العون الدولي. وامتناع هذا العون أو قصوره يقعد بهذه الدول عن النهوض بما يحقق أهداف برامج العمل الوطني ومراميه) من مجلة البيئة والتنمية العدد (50) للباحث محمد عبد الفتاح القصاص.

وتلعب قضية التمويل المالي ونقل التكنولوجيا دوراً بارزاً في تبعية دول الجنوب لدول الشمال، ففي المفاوضات التي جرت على مدى عامي 1993 و1994 لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، كان مجمل الجدل بين الدول النامية ودول الشمال يدور حول قضايا التمويل ونقل التكنولوجيا. جدل لا ينتهي، إذ إن حجب المعونات الدولية في سائر صورها يهدف إلى تهديد الدول المحتاجة، وترويعها بغية رضوخها لمطالب سياسية ■